

أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن السلطة القضائية ستكون لأول مرة "الحارس المحايد" للانتخابات التشريعية المقررة في العاشر من مايو القادم.

وقال عبد العزيز بوتفليقة في رسالة وجهها بمناسبة مرور 50 عاما على عيد النصر (19 مارس 1962) الذي مهد لإعلان استقلال الجزائر في 5 يوليو 2691، "إن السلطة القضائية ستكون في الأيام القادمة أمام مسئولية وطنية جديرة بالتوقف عندها، ذلك لأنها ولأول مرة ستكون الحارس المحايد على الانتخابات التشريعية القادمة".

وأضاف أن الاستحقاق المقبل "اختير للاشراف عليه قضاة أكفاء يمثل المحك الكبير الذي يعول عليه في نهج" الإصلاحات، واعتبر أن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون "أولى محطات الرحال" في مسيرة الإصلاح الشاملة، مشيرا إلى أن "الإصلاح الذي نرنو إليه والذي سيكون القضاء العین الحارسة على مدى نزاهته وشفافيته هو إصلاح وطني ومرحلة طبيعية في بناء الأمة بعدما تحققت القواعد المادية الأساسية وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين".

وشدد الرئيس الجزائري على أن "الجزائر ستخوض غمار الإصلاح بإرادتها الذاتية ومراعاة للمصلحة الوطنية وهو مسار متدرج وبناء لا يدير ظهره للمستجدات الجارية هنا وهناك".

يتزامن خطاب بوتفليقة مع مخاوف أرباها "تكتل الجزائر الخضراء" وهو تحالف 3 أحزاب إسلامية رئيسية تعترم دخول الانتخابات بقوة حول احتمال حدوث تجاوزات قد تدفعها إلى مقاطعة الانتخابات.

وقال الأمين العام لحركة الإصلاح الوطني حملاوي عكوشي أحد أعضاء التكتل في مؤتمر صحفي مشترك أمس "إن التكتل سينسحب في حال ما لاحت بوادر تزوير"، وأوضح أن "هناك احتمالا لانسحاب التكتل قبل موعد هذه التشريعات في حال إثبات حدوث تزوير".

وأكد أن التكتل "سيترك السلطة لوحدها أمام الجماهير" في حال انسحاب التكتل، محذرا من "السير في اتجاه يسبب الحرج نتيجة ذلك".

وشارك في المؤتمر الصحفي رئيس حركة مجتمع السلم المحسوبة على حركة الإخوان المسلمين أبوجرة سلطاني والأمين العام لحركة النهضة فاتح ربيعي المنتميان للتكتل.

وكانت الأحزاب الإسلامية الثلاثة قد أعلنت يوم السابع من مارس الحالي للدخول في تحالف انتخابي بقائمة موحدة بهدف الفوز بالانتخابات التشريعية المقبلة، جدير بالذكر أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة في الجزائر كانت قد دعت إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية القادمة لتكون بذلك أول حزب إسلامي يدعو إلى مقاطعة الانتخابات التي تأمل الجزائر في حال إجرائها تفادي ثورات الربيع العربي.

وجاء في بيان صدر يوم الثلاثاء الماضي عن كل من الشيخين عباسي مدني زعيم الجبهة وعلى بلحاج نائبه، أنه "تتعالى هذه الأيام أصوات رموز النظام السياسي تطالب الشعب الجزائري بضرورة المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة سالكة في سبيل ذلك أسلوب التخويف والوعيد والترهيب والتهديد تارة بفزاعة التدخل الخارجي وتارة بفزاعة العشرية السوداء" - في إشارة إلى الحرب الأهلية التي أندلعت في أعقاب إلغاء الانتخابات التشريعية في عام 1992 وأودت بحياة ما يقرب من مائتي ألف شخص.

وكان حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الجزائري العلماني قد أعلن يوم السابع عشر من فبراير الماضي مقاطعته للانتخابات التشريعية القادمة، واتهم سعيد سعدي، رئيس الحزب، الذي يستحوذ على 19 مقعدا من مجموع 389 في البرلمان الحالي، وزارة الداخلية وأجهزة المخابرات بالتضييق على حزبه، قائلا "إن المشاركين في

تشريعات 10 مايو القادم تفاوضوا على نصيبهم منها".

وقد تعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء الانتخابات التشريعية القادمة فى ظل تعددية سياسية غير مسبقة فى البلاد بمشاركة الأحزاب السياسية الجديدة وبالتسهيلات التى اقراها القانون لصالح المرشحين المستقلين كما تعهد بإجراء مراجعة للدستور لتعديله.

وقال بوتفليقة خلال رئاسته لجلسة مجلس الوزراء يوم 18 ديسمبر الماضى إنه أوكل للحكومة مهمة الشروع فى الإجراءات اللازمة لدى جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى ومنظمة التعاون الإسلامى والاتحاد الأوروبى ومنظمة الأمم المتحدة من أجل دعوة كل هذه المنظمات إلى إيفاد ملاحظيها للتشريعات القادمة على نحو ملموس.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/03/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com